مناقشة لتقرير
التنظيم الشيوعي الفلسطيني
في الضفة الغربية

مناقشة لتقرير
التنظيم الشيوعي الفلسطيني
في الضفة الغربية

دار الهدف

مناقشة لتقرير التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية ، صدر التقرير في اواخر آب ١٩٧٩ بعنوان « موجز التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنـــة قيادة التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية » ، وقد قامت مجلة « الهدف » بنشر هذه المناقشة على حلقات .

مقدمة

بادىء ذي بدء ، يجب تحديد الارضية التي تقوم على اساسها هذه المناقشة ، لأن هذه الارضية تحكم جدية النقاش وتمارس دورا فاعلا، سواء في تحديد نقاط الاختلاف وتفصيلها، او في تحديد نقاط الالتقاء وتعميقها .

هذه الارضية تكتسب اهميتها القصوى لأن موضوعات النقاش ليست من قبيل « وجهات النظر » المجردة ، بقدر ما هي موضوعات قابلة للترجمة السياسية والتنظيمية ، بحيث يتجاوز تأثيرها واقع النقاش المحض ، واقع الجدل الفكري ، الى واقع الحياه نفسها ، من اجل التأثير فيها وتغييرها .

هذه المناقشة تتم على أرضية التحالف بالمعنى السياسي للكلمة ، المعنى الذي لا يفترض التحالف كاستجابة لرغبة ذاتيه اخلاقيـة ، بل كانسجام مع الشروط التي يمليها الواقع الموضوعي نفسه ، لأن هذه الشروط هي التي تحدد بدورها طبيعة التحالف وآفاقه ، وتتحكم بدرجة تطوره الى حد بعيد .

على هذا الاساس ليس التحالف محاولة لانهاء الحليف ، بل هو التقاء مبدأي حول مواقف محددة ، في زمن محدد ، من اجل توحيد الجهود للقيام بمهام محددة ، مع الحرص الدائم على استقلالية كافـــة الأطراف وضمان حقوقها ، والعمـــل الدؤوب من اجل تجذير المواقف المشتركة والمعالجة الصحيحة لكل ما هو ثانوي من التناقضات .

ان الحوار على اسس ديمقراطيه يقدم الامكانية الوحيده من اجل التوصل الى مواقف وقناعات مشتركة ، كما يعفي بحث اية اختلافات من شبهات التجني او « المزايدة » ويضمن عدم موسمية النقاش ، اضافة الى كونه يرسي من التقاليـــد ما نشعر بحاجتنا العميقة اليه كقوى تقدمية ووطنية ديمقراطية في الساحة الفلسطينية ، في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا ، فلتكن هذه المناقشة مناسبة لارساء دعائم هذا التقليد وتثبيته كنهج في حياتنا السياسية .

★ ★ ★

تهدف هذه المناقشة الى البحث في نقطتين اساسيتين هما : الموضوعات التي نلتقي حولها ، والموضوعـــات التي لا زالت مثارا للخلاف ، وفي هذا السياق يجب التنبه الى ان بحث هذه الموضوعات لا يقتصر على قوتين سياسيتين هما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية ، بل يمثل — في حقيقته الامر — محور الهموم والمهام السياسية لكافـــة القوى السياسيـــة في الساحـــة الفلسطينية . هذا الوضع يكسب عملنا اهميته ويدفع بنا الى حد اعلى من الوضوح والحسم ويبرر دعوتنا كي تصبح هذه الموضوعات بمثابة مفاصل حيوية تهتم كافة القوى التقدمية والوطنية الديمقراطية الفلسطينية ببحثها ومناقشتها ، انطلاقا

من قناعتنا بأن وعي واقع ما ومن ثم طرح قواعـــد وقوانين التعامل معه لا يمكن له أن يتاتى الا من خلال تمثل هذا الواقع واعادة انتاجه على الصعيد النظري .

★ ★ ★

ينقسم نقاشنا لموضوعات التقرير الى ثلاثة اقسام . القسم الاول بمثابة تمهيد نظري وسياسي لبعض المنطلقات التي نعتمدها في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونحلل بها نفس الموضوعات التي تطرق اليها التقرير ، والتي تمثل في راينا مفصل خلاف . القسم الثاني هو المناقشه التفصيلية للموضوعات التي وردت في التقرير ، وقد ارتأينا أن نقوم بمناقشتها حسب ترتيبها في التقرير كي نحافظ على السياق العام ، في القسم الثالث نقدم بعض الملاحظات الختامية .

القسم الأول

التناقض بين حركة التحرر الوطني العربية والحركة الصهيونية واسرائيل

هذا التناقض ، يعتبر تناقضا اساسيا ، اي لا يتم حسمه الا لمصلحة احد طرفيه ، لأن امكانية التعايش السلمي بين طرفيه مستحيلة . ما الذي يحدد هذه الاستحالة ؟ انه المنشأ التاريخي للطرفين ، اي الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي كانت بمثابة الشروط التاريخية لظهورهما ، وطبيعة المهام التاريخية التي يتحتم عليهما انجازها . على هذا الاساس التناقض ليس صدفيا بل هو داخلي ملتصق بطبيعة البنية واية محاولة قسرية لفصله لا ينجم عنها سوى تدمير البنية نفسها ، والاستحالة ليست فعلا خارجيا .

هل يعني هذا ثبات مظهر التناقض عبر كافة المستويات

التي يمر بها ؟ بالطبع لا ، لكن الضمانة الاساسية لاكتشاف اي مظهر جديد لا تتأتى الا بالعودة الدائمة الى جوهر التناقض. اسقاط هذه العودة والتعامل مع المظهر الطارىء كمظهر ثابت يفتح الباب سياسيا لكافة مقومات تمييع المواقف والفشل في تبني رؤية سياسية استراتيجية متكاملة ، كما ان اي نفي لهذا التناقض او اعتباره متدنيا ليس سوى عدمية تاريخية تقود الى شتى انواع الهروب ، والى شتى انواع الهزائم الفادحة .
لماذا نركز على جوهر التناقض ؟ لان له — في تقديرنا — من الاهمية ما لعوامل الصراع الطبقي من دور في انضاج بنية حركة التحرر الوطني العربية والدفع بها نحو مواقع اكثر تقدما وحزما، ولا نتجاوز الحقيقة كثيرا اذا قلنا : ان اثر هذا التناقض على حركة الجماهير العربية قد فاق في مرات عديدة ومواقف محددة اثر وحجم الصراعات الطبقية نفسها ، وهذا ناتج عن عوامل اجتماعية وتاريخية متعددة .

لم يكن وضع القضية الفلسطينية على رأس مهام الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة من قبيل الصدف ، او اختلاط الامور في اذهان قادة الانقلابات ، بقدر ما كان ادراكا منهم لما للقضية الفلسطينية من جذور ضاربة في عمق وجدان الجماهير العربية ، كذلك شعار الوحدة العربية ، لم يكن شعارا قوميا مجردا ، بل كان شعارا يرتبط اشد الارتباط بالقضية الفلسطينية ، وقد كانت في القلب منه .
ان الموقف من القضية القومية والوحدة العربية كان المدخل لالتفاف الجماهير الشعبية العربية حول التيارات السياسية التي خلقتها قادة الانقلابات العسكرية ، بعض هذه التيارات اكتسب عمقا جماهيريا وابعادا سياسية بالغة الاثر .
لنا في التجربة الناصرية في فترات صعودها خير دليل على مصداقية هذه الرؤية . ربما يبرز هنا تساؤل : ان اغلب

الانقلابيين استخدم هذه المواقف والشعارات لتوسيع قاعدته الجماهيرية وتثبيت اركان حكمه ، وفي نهاية الامر لم يخلص لهذه الشعارات .
هذا التساؤل لا يغير من طبيعة الموقف مطلقا ، اذ يجب التفريق بين صحة الشعار وبين الوسائل الخاطئة التي اتبعت للتعبير عنه . الشعار لم يسقط ، الذي سقط كان الوسائل الخاطئة وشتان بين الحالتين .

هل نحاول ، بهذا القول ، ان نلغي حجم ودور عوامل الصراع الطبقي واثرها على بنية حركة التحرر الوطني العربية؟ بالطبع لا ، لكننا نحاول اكتشاف حركة التحرر الوطني في حالة هي خصوصيتها ، ونحاول ان نضع اليد على مكامن تميزها ، لان الاشتراكية العلمية تعلمنا ان القانون الكوني لا يوجد الا مميزا ، اذ التميز هو مفتاح الكونية . في رأينا ان هذه الخصوصية وذلك التميز يكمن في التشابك الفريد بين المهام الوطنية والقومية لحركة التحرر الوطني العربية ، هذه المهام في حالة جدل وامتزاج دائمين ، يصعب الفصل العملي بينهما .

لقد استغلت البرجوازيات العربية تشابك هذه المهام لبضعة عقود من الزمن ، وحاولت انسجاما مع مواقفها الطبقية والايديولوجية ان تطمس هذا التشابك ، وان تغيب اجزاء اصيلة منها تدرك البرجوازية بغريزتها الطبقية مدى خطورتها ، كان التغييب يمارس بدعوى تكريس الجهد والعمل لانجاز مهام اكثر مركزية اي القضية القومية ، ونحن نصيب كبد الحقيقة عندما نؤكد ان الغاء خصوصية حركة التحرر الوطني العربية وتسطيحها كان المفتاح السياسي الذي تستخدمه البرجوازية لحماية مواقعها الطبقية ولتحجيم خصومها التاريخيين اي الطبقة العاملة واحزابها السياسية . التحجيم كمدخل للتصفية ، وكان ذلك وهما طبقيا .

في ظل ذلك الوهم ، كانت البرجوازية تقمع الشيوعيين والديمقراطيين وتتفنن في اطلاق صفات الخيانة والعمالة عليهم. وفي قمع حركة الجماهير الشعبية ، وفي تقييد حرياتها الديمقراطية ومبادراتها ، كانت تلك الممارسة تستهدف تنحية خصوصية حركة التحرر الوطني العربيه عن مسرح الممارسة السياسية ، لأن حضور تلك الخصوصية ليس افتضاح امر البرجوازية وحسب ، بل دخولها في لحظة المأزق التاريخي ، المأزق الذي يؤكد عقمها وفشلها في تبني قضية ليست قضيتها ، وفي الوقت نفسه يطرح بديلها التاريخي بكل عنفوانه وزخمه .

لقد اتضح من خلال التجربة العيانيه ان القضية القومية لم تكن تحتل — في حقيقة الامر — ذلك الموقع الذي توهم به وتطبل له اجهزة ومؤسسات البرجوازية ليل نهار ، لم يصل الامر الى هذا الحد فقط ، بل وصلت اقسام من البرجوازية الى حد الخيانة القومية ولم تخلع عن وجهها قناع العمل من اجل القضية القومية !!

على النقيض من موقف البرجوازية تبنى الشيوعيون موقفا يركز على أهمية القضية الوطنية ومسائل الصراع الطبقي على حساب القضية القومية ، مكمن الخطأ في هذا الموقف هو السقوط في أسر الاوهام الطبقية للبرجوازيه نفسها؛ كانت البرجوازية تحاول جاهدة تغييب الخصوصية ، والشيوعيون أيضا تفادوا الخصوصيه وكأن تفادي الخصوصية هو ترفع عن « الاثم القومي » .

هل يعني هذا الموقف اننا نقف مع البرجوازية على أرض واحدة ونخوّن الشيوعيين ؟ — ونحن جزء منهم — بالطبع لا ، فقد قدم الشيوعيون تحليلا صحيحا ومبكرا لدور البرجوازيه في خيانة القضية القومية ، وفي استغلال هذه القضية لخدمة مصالحها ، وكانوا الفريق الذي لم يساوم الامبريالية بل وقف منها موقفا حاسما وصريحا ، وفي مختلف البلدان العربية لم

يتنازلوا عن حقوق الطبقات الشعبية ، وتعرضوا للقتل وللقمع والتشريد ، كما خاضوا النضالات الوطنية بصلابة وسلحوا قطاعات واسعة من الجماهير الشعبية بالوعي وبالاساليب الكفاحية ، لكنهم لم يدركوا مدى حجم التشابك بين القضيتين الوطنيه والقومية ، وما لجوهر التناقض بين حركة التحرر الوطني العربية والصهيونية واسرائيل من عمق وجذور لدى الجماهير العربية ، ولم يقوموا وجه ذلك التناقض سياسيا وايديولوجيا كعداء قومي وطبقي تاريخي بين حركتين متناقضتين، احدهما يمثل نفيا تاريخيا للآخر .

هنالك قول شهير لماركس في مقدمة الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت: « ان الناس يصنعون تاريخهم بأيديهم، انهم لا يصنعونه على هواهم ، انهم لا يصنعونه في ظروف يختارونها بأنفسهم ، بل في ظروف يواجهون بها وهي معطاة ومنقولة لهم مباشرة من الماضي » .

نحن تدفع بنا التحديات التاريخية التي تواجهنا يوما بعد يوم الى اكتشاف عمق هذا التشابك ، والى اعطاء أهمية خاصة للمكونات التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والروحية التي تلعب دورا مؤثرا وفعالا في سياق الصراعات الطبقية والقومية ، كما تدفع بنا الى وضع اليد على مفاتيح هذه الصراعات من خلال خصوصية تاريخية وتميز تاريخي ؛ هذا التميز يعزز من دعوتنا نحو عدم تغييب جوهر التناقض ، بل التمسك الحازم به كمفتاح أساسي لكافة المواقف السياسية والايديولوجية .

حركة التحرر الوطني العربية

نشأت حركة التحرر الوطني العربية في سياق النضال التحرري للشعوب العربية من أجل التخلص من هيمنة

الاستعمار العثماني وتحقيق استقلال البلدان العربية ، وقد شهدت العقود الاخيرة من القرن الماضي الارهاصات الاولى لهذه الحركة ، تمثلت تلك الارهاصات في جمعيات سياسية وثقافية تدعو الى الاستقلال وتكشف ما يلحق بالعرب من ظلم وما ينتظرهم مــن مستقبل مشرق اذا ما تخلصوا مــن نير الاستعباد . الطابع الاساسي لتلك الدعوة كان عروبيا واضحا تجلى في عديد من المواقف من بينها الموقف من الهجرة اليهودية الى فلسطين .

اصطدمت دعوة الاستقلال بعد الحرب العالمية الاولى وخروج الامبراطورية العثمانية من الحرب وقد فقدت هيبتها وهيمنتها بالمشروع البريطانــي ــ الفــرنسي ، المشروع الاستعماري الذي أدى الى تجزئة بلاد العرب ووضعها تحت الوصاية . كان الاصطدام بالمشروع الاستعماري حتميا لأن حركة التحرر الوطني العربية نشأت اساسا كحركة معادية للاستعمار ، وهذه النشأة ستظل هي العامل الحاسم الذي يتحكم في مسار الحركة حتى تحقيق كافة اهدافها .

في التصدي للاستعمار بعد الحرب العالمية الاولى برز دور الطبيعة الطبقية لقيادة حركة التحرر ، ولم يكن بامكان تلك القيادة سوى أن تفصل شعارات الحركة واهدافها على مقاسها ، ولم يكن ذلك بالامر اليسير لأن احتدام الصراع ونمو قوى اجتماعية جديدة واتساع حجم مشاركتها السياسية أدى الى دخل القوى الاجتماعية الجديدة في صراع مــع القيادة الاقطاعية وعجل في الوقت نفسه من اصطفاف هذه القيادة الى جانب الاستعمار .

بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت انهيار الاستعمار التقليدي وظهور أميركا كزعيمة للعالم الرأسمالي وللاستعمار

الجديد ، والتي شهدت ايضا بروز منظومة الدول الاشتراكية وتبلور دور الاتحاد السوفياتي طليعة للمعسكر الاشتراكي وقوة ذات وزن وتأثير عالميين ، وكذلك ظهور حركات التحرر الوطني في البلدان التابعة والمستعمرة . هذه التحولات جميعها اسهمت في اكساب حركة التحرر الوطني العربية زخما سياسيا وايديولوجيا ، ومما عمق من هذا الزخم الهزيمة التي منيت بها القيادات الملكية والاقطاعية في عام ١٩٤٨ ، والتي أدت الى تكريس الوجود الاستعماري الصهيوني في فلسطين ، وكان من الآثار السريعة والمباشرة للهزيمة سقوط تلك القيادات وبروز قيادة جديدة على راس حركة التحرر الوطني العربية تمثلت في البرجوازية .

استطاعت البرجوازية الناشئة ان تخوض معارك ناجحة من أجل تحقيق الاستقلال السياسي ، وحصل أكثر من بلد في العالم العربي على استقلاله . لم يكن بمقدور البرجوازية أن تحافظ على هذا الاستقلال ، لأن طبيعة المعركة ضد الاستعمار الجديد كانت تعني ربط الاستقلال السياسي بتحرير الارادة الوطنية والتقدم الاجتماعي ، وما كان ذلك ليتأتى الا بتحطيم التبعية البنيوية للامبرياليــة ، وبتعميق الصلات بالاتحــاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية .

على الصعيد الداخلي كان كسر علاقة التبعية للامبريالية يقضي بافساح المجال امام الطبقة العاملة وكافــة الطبقات الشعبيه ومنحها حقوقها الديمقراطية وحرياتها في التعبير عن نفسها وتشكيل احزابها السياسية ، كما كان يقتضي القضاء على بقايا الاقطاع وتصفية البرجوازية الكبيره ومنعها مــن التغلغل السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

تدخل الموقع الطبقي والايديولوجي للبرجوازية وحــال

دون القيام بهذه المهام وترجمتها على صيغة شعارات والنضال لتحقيقها . هذا الموقع تحكم في موقف البرجوازية من القضية القومية ، حيث لم يكن بمستطاعها ان تقف موقفا جذريا من القضية القومية بينما هي تصادر الحريات الديمقراطية وتمنع الطبقة العاملة والطبقات الشعبية من المشاركة السياسية واتخاذ القرار السياسي .

ان المعادلة الدقيقة والتشابك بين ما هو وطني وقومي يظهر ان اي سلطة في أي بلد عربي لا تستطيع اتخاذ موقف جذري من القضية القومية ما لم تتخذ مواقفا جذرية تجاه القضايا الوطنية لجماهيرها ، لأن للموقف القومي ترجمات سياسية واقتصادية وعسكرية وطنية . على هذا الاساس رفضت البرجوازية أن تكون القضية القومية قضية جماهيرية الامر الذي يعني تعبئة الجماهير وتنظيمها وتسييسها وتسليحها ، بل أبقت تلك القضية شأنا « فوقيا » وقد كان التردد والتذبذب والخوف التقليدي من الجماهير من العوامل الهامة في رفض البرجوازية « تمليك » القضية القومية للجماهير .

النموذج المصري الذي وصل دور البرجوازية من خلاله الى حد خيانة القضيتين الوطنية والقومية والتحالف العدواني مع الامبريالية واسرائيل ضد حركة التحرر الوطني العربية . هو النموذج الاكثر قابلية للتعميم اما الاستثناءات فهي مرتبطة بتفاوت التطور لكنها لا تلغي القاعدة .

على اساس هذه القاعدة ننظر الى الدور التاريخي للطبقة العاملة ، الطبقة النقيض ، الامينة في عدائها للامبريالية والصهيونية والقادرة على السير بهذا التناقض حتى نهاياته

الحاسمة ، لأن خيانة البرجوازية تبلور الشروط الموضوعية التي تمكن الطبقة العاملة وأحزابها السياسية من الوصول الى موقع القيادة في حركة التحرر الوطني العربية . هذا الامر لا يعني أن الاطاحة بالبرجوازية ستتم غدا !! أو أنها ستتم بطريقة أوتوماتيكية ، ولكن بقدر ما يكون التحدي عظيما، تكون المواجهة.وفي الافق المنظور تلوح كافة العوامل التي سيكون تفاعلها وتطورها بمثابة حسم للصراع بين البرجوازية والطبقة العاملة وأحزابها السياسية في البلدان العربية .

ان الواقع يشهد اتساع حجم الطبقة العاملة وتمرسها في النضال وفي اكتساب التقاليد الطبقية النضالية ، ويشهد ميلا متزايدا لديها نحو خوض المعارك دفاعا عن حرياتها الديمقراطية والسياسية ، كما يشهد أيضا ميلها نحو التنظيم بأشكاله النقابية والسياسية ، في الوقت نفسه الذي يتنامى فيه وعيها وتنتشر أفكار الاشتراكية العلمية في صفوفها وتكتسب مزيدا من الدعاة والانصار في أوساط كافة الطبقات الشعبية .

ان التحولات البنيوية التي تطرأ على حركة التحرر الوطني العربية ، والتي تؤكد حتمية قيادة الطبقة العاملة وأحزابها السياسية تشير الى عدة سمات أساسية :

أولا : حتمية الاصطدام التناحري بين حركة التحرر الوطني العربية والصهيونية والامبريالية والرجعية .

ثانيا : حتمية اتجاهها الاشتراكي العلمي وتحالفها الكفاحي مع الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية .

ثالثا : اتجاهها الوحدوي العلمي بمعزل عن شوفينية البرجوازية القومية وفاشيتها .

هذه الاتجاهات لدى حركة التحرر الوطني العربية بقدر

ما تمثل استجابة تاريخية لنشأة الحركة وتطورها ، فهي في الوقت نفسه تمثل ردا موضوعيا على كافة التحديات التي تفرضها ظروف خيانة البرجوازية وافلاسها ، كما يفرضها التصعيد العدواني للامبريالية التي تستهدف تصفية حركة التحرر الوطني العربية ، وتكريس تبعية الدول العربية وتخلفها، واستغلال مقدرات الشعوب العربية وأولى الخطوات التي تدرك الامبريالية ضرورتها واهميتها لتحقيق هذه الاهداف ينحصر في فك التشابك بين القضيتين الوطنية والقومية ، وفي تزييف تاريخ حركة التحرر الوطني العربية وتعهير كافة نضالاتها وفي الصلب منها النضال دفاعا عن فلسطين .

الحركة الصهيونية واسرائيل

الحركة الصهيونية هي شكل خاص ونتاج سياسي وايديولوجي وتنظيمي للامبريالية ، وهي ليست حركة « تحرر قومي » مثلما يحلو لبعض منظريها أو بعض المتأثرين بهم ان يعلنوا . وفي وقتنا الراهن هنالك عديد من الوثائق التي تشير الى ان « الوطن القومي » لليهود لم يرتبط بفلسطين منذ البدء ، بلدان مثل اوغندا كانت مرشحة لأن تكون ذلك «الوطن» وفي هذه الحقيقة نفي للمزاعم الخرافية حول ارتباط « شعب اسرائيل » « بأرض اسرائيل » .

لقد رافق تقدم ونجاح المشروع الصهيوني في فلسطين تزايد حجم اهتمامات الامبريالية بالمنطقة العربية والشرق الاوسط بشكل عام ورؤيتها لمستقبل المنطقة ، وتخطيطها للوسائل التي تؤمن لها دوام السيطرة على المنطقة وشعوبها ومقدراتها وقد لعبت قادة الحركة الصهيونية دور الاداة التنفيذية لترجمة هذه الاهتمامات والمخططات ، وعندما يعلن هرتسل ان

« الدولة اليهودية ستكون سدا امام البربرية الآسيوية » يقول فقط نصف الحقيقة ، لانها ستكون ايضا قامعة لحركة الشعوب الآسيوية التحررية وأداة لاستعبادها ، اما حماية الحضارة الاوروبية فليست سوى تعبير مهذب عن حماية النهب الاوروبي ـ والاميركي فيما بعد ـ للمنطقة .

ومنذ نشأتها ، حافظت الصهيونية على منطلقاتها كحركة معادية للفكر الاشتراكي وقد كان موقف احزابها في روسيا من الاشتراكيين الديمقراطيين الروس ونضالهم ضد القيصرية فاتحة لتاريخها المعادي للتقدم وتحرر الشعوب .

ان الصهيونية ليست اتجاها امبرياليا فحسب ، بل حركة مغرقة في تخلفها من بين كافه الاتجاهات الفكريه والايديولوجية التي افرزتها الامبريالية ، فهي قد ورثت النزعات العرقية للبرجوازية الاوروبية حول الشعوب الراقية والشعوب المتوحشة ، كما أن العنف كصفة ملازمة للامبريالية كان جوهر الممارسة الصهيونية ، ولذا لم تكن الصهيونية حلا للمسألة اليهودية بل كانت اتجاها يعادي حلها ويستثمرها لمصلحته واهدافه العدوانية .

العرقية والخرافة والتوسع والعنف والعدوان صفات ملازمة للصهيونية . زوالها يعني فقدان الحركة لمبررات وجودها ، والذي يتتبع تقدم المشروع الصهيوني في فلسطين يدرك كم كانت تلك الصفات ضرورية وفعالة في تقدمه ونجاحه .

هل نشأ التناقض بين حركة التحرر الوطني العربية وفصيلها الفلسطيني وبين الحركة الصهيونية منذ قيام « اسرائيل » فقط ! ، وفاء لتاريخنا ، وفاء لنضالات تمتد الى قرن من الزمان ، وانصافا للحقيقة وتثبيتا لها ، يجب الا نغيب ولو للحظة واحدة تاريخ ذلك التناقض منذ نهايات القرن التاسع عشر حتى الان ؟

العدو يراهن على هذا التغييب وكذلك الرجعيات العربية ، لان خلق حالة انفصام تاريخية هو المقدمة الضرورية جدا ليس لتزييف تاريخ ونضالات سابقة وحسب ، بل ولتجريد الحاضر من عمقه التاريخي واظهاره نشازا ، منفعلا وطائشا وكأن كل ما في الامر ان خطأ من نوع ما قد وقع ، والمهم هو تدارك هذا الخطأ . عندما يصل الحد الى اعتبار ثلاثة او اربعة حروب منذ قيام « اسرائيل » وتقديم مئات الآلاف من الشهداء وفقدان المزيد من الارض والكرامة ليس سوى خطأ بدأ عام ٤٨ مثلما عبر السادات صراحة تكون حالة التغييب وخلق الانفصام التاريخي خطرا داهما بالفعل ، ولذا كي لا يصبح تغييب التناقض تغييبا للتاريخ يجب التشبث بهذا التاريخ والتمسك الثوري به ، وفي نهاية الامر ان الترجمة المادية على ارض الواقع لهذا التناقض هي نفسها تاريخ حركة التحرر الوطني العربية وفصيلها الفلسطيني .

منذ ان كانت « اسرائيل » حلما في اذهان ساسة الامبراطورية البريطانية الشائخة والى ان تحققت على ايدي الصهاينة والهدف الاساسي من وجودها هو تفتيت الوحدة الجغرافية والسياسية لواحدة من أهم المناطق في العالم ، واجهاض النضال التحررى للشعوب العربية وشعوب الشرق الاوسط، وتثبيت ركيزة تضمن التفتيت والسيطرة على مقدرات المنطقة وشعوبها .

الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية

لم تفشل البرجوازية العربية في انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية فحسب ، بل فشلت في الحفاظ على منجزاتها ايضا ، ولعل النموذج المصري قابل للتكرار في اكثر

من مكان ، هذا الواقع يلقى على الطبقة العاملة واحزابها السياسية وحلفائها مهمة انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ومهام الثورة الاشتراكية كعملية واحدة ذات مراحل مختلفة وبضمانة اساسية هي وجود حزب الطبقة العاملة على راس السلطة السياسية

ان المقومات المادية التي تؤهل الطبقة العاملة واحزابها للقيام بهذه المهام تتجسد في اتساع حجم الطبقة العاملة وفي تزايد نشاطها النقابي ووعيها وتنظيمها وفي اكتسابها لخبرات وتقاليد طبقية تترسخ يوما بعد يوم ، وفي تزايد قاعدة احزابها السياسية ودورها السياسي والتفاف مزيد من الطبقات الشعبية من حولها ، ويعمق من حجم دور الطبقة العاملة واحزابها السياسية افلاس البرجوازية وعجزها وممارساتها الفاشية وكبتها ومصادرتها للحريات الديمقراطية التي اصبحت مطلبا شعبيا شديد الاهمية والالحاح ، وفي الوقت نفسه محاولتها بأي ثمن — اي البرجوازية — تأبيد سلطتها السياسية ومصالحها الطبقية حتى لو بلغ ذلك حد المساومة على الاستقلال السياسي وتقدم الجماهير ومستقبلها .

كما يشهد الواقع العملي اتجاه مزيد من القوى السياسية الوطنية نحو مواقع الاشتراكية العلمية وانخراطها في صفوف الاشتراكيين العلميين ، ويشهد الواقع ايضا انتشار فكر الاشتراكية العلمية وتغلغله في الاوساط الاجتماعية وانتشاره بين صفوف الطبقة العاملة بشكل خاص .

هذا الوضع يترافق مع النجاحات التي تحرزها الانظمه التقدمية في « بلدان العالم الثالث » ومع التقدم المستمر للاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية التي تمثل مجتمعاتها الاشتراكية قدوة ومثلا اعلى للشعوب التي تناضل من اجل استقلالها وتحررها وتقدمها .

كما يترافق أيضا مع تفاقم ازمة النظام الامبريالي العالمي ومع تفشي ظواهر انحلاله سواء على صعيد تعاظم دور الاحزاب الشيوعية والعمالية في النضال ضد سلطة رأس المال الاحتكاري ، أو على صعيد الازمات الاقتصادية الدورية وتفشي البطالة وانخفاض معدلات النمو وتكبد أكثر من هزيمة سياسية وعسكرية في أكثر من مكان في العالم وبشكل خاص في العقد الماضي .

ان المخاض الذي تعيشه المنطقة يعبر عن نفسه بانتفاضات شعبية ذات اتساع واثر عظيمين ، وفي كون « الحروب » الطبقية ، حرب الطبقة العاملة ، حرب الفقراء والمعدمين لم تعد ظاهرة غريبة عن المنطقة ولعل دروس الانتفاضات الوطنية ومن بينها انتفاضة يناير العظيمة تقدم لنا مزيدا من الخبرة الكفاحية وتكشف كيف تصرفت الجماهير بغريزتها الطبقية فحاصرت أحياء البرجوازية ومؤسساتها وهاجمت بعضها . ما يؤكد حقيقة قدوم حرب الفقراء والاغنياء على امتداد المنطقة العربية ما تشهده هذه المنطقة من تدفق مالي بأرقام فلكية نتيجة صادرات النفط بعد عام ٧٣ بشكل خاص ، حيث يمارس هذا التدفق المالي بخلقه لقيم استهلاكية ولفئات طبقية مستفيدة وفاحشة الثراء ، دورا حاسما في التغييرات الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات العربية .

من يقرأ خارطة التركيب الطبقي للبلدان العربية رغم كافة مظاهر الثورة المضادة حاليا — يستطيع أن يدرك عمق المخاض الذي تعيشه المنطقة بأكملها وان يستشرف أفقا من الانتفاضات والحروب الطبقية الحاسمة .

يعزز من هذه الحقائق قيام أول سلطة للطبقة العاملة وحزبها السياسي في جمهورية اليمن الديمقراطية وصمود هذه السلطة وتقدمها المستمر ، حيث أصبحت تشكل حالة متميزة

على صعيد حركة التحرر الوطني العربية نفسها هذا من جهة ومن جهة أخرى امام صمود هذه السلطة تحتشد البرجوازيات العربية والرجعية في حلف طبقي مكشوف بلا « تضامن » عربي مفتعل ولا مصلحة قومية زائفة ، فالبرجوازية لا تخفي عدائها لنظام اليمن الديمقراطية لسبب أساسي هو أن هذا النظام نقيضها التاريخي .

ان عجز انظمة البرجوازية الصغيرة عن استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والسير بها نحو الثورة الاشتراكية صفة ليست ملازمة للبرجوازية في البلدان العربية فحسب بل وفي « العالم الثالث » بشكل عام وذلك ناتج عن ثلاثة أسباب

١ — الشروط والظروف التاريخية التي نشأت خلالها هذه البرجوازية حيث تمارس هذه النشأة دورا أيديولوجيا وبنويا يتحكم في تطور البرجوازية ومواقعها الطبقية .

٢ — التغييرات البنيوية التي تطرأ على البرجوازية في السلطة وتحولها الى برجوازية بيروقراطية .

٣ — فشلها في تحديد التناقض على الصعيد العالمي وفي الخروج على السوق الامبريالي والتحالف مع المعسكر الاشتراكي وذلك لتعميق التحولات الاجتماعية وتأسيس قاعدة صناعية تكنيكية تؤمن استقلالها الاقتصادى .

القسم الثاني

١ — الوضع الدولي ملائم لانتصار نضال الشعوب العربية

يحلل التقرير السمات الاساسية لعصرنا ، عصر انتصار الثورة الاشتراكية وحركات التحرر الوطني ، عصر انهيار الراسمالية التي بلغت اعلى مراحلها ، ويشير الى النجاحات الدؤوبة التي يحرزها الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، في الوقت نفسه الذي تعاني فيه البلدان الراسمالية من البطالة والتضخم وانخفاض معدلات التطور ومن تفاقم الازمات الاجتماعية والروحية والثقافية والسياسية . وتزايد النضال الاضرابي والنقابي في اوساط الطبقة العاملة يتعاظم نفوذ وتأثير احزابها السياسية . كما يشير الى حجم الانتصارات التي تحرزها حركات التحرر الوطني والى انخراط مزيد من الشعوب في النضال ضد الامبريالية ، والى قيام عديد من الانظمة المعادية للامبريالية بتعميق التحولات الاجتماعية

وتجذيرها على طريق التقدم والديمقراطية وبناء المجتمع الاشتراكي . يؤكد التقرير فشل وافتضاح محاولات شق وحدة الحركة الشيوعية العالمية وانكشاف دور حكام الصين المعادي للحركة الشيوعية وللاممية البروليتارية ، ويشير الى تراجع الماوية وانكشافها واضمحلالها ، كما يفضح التقرير محاولات الامبريالية وحلفائها في الشرق الاوسط الرامية الى تشويه الاتحاد السوفياتي والاشتراكية مؤكدا ان معطيات الحياة تدحض كل الافتراءات والاكاذيب .

نتفق حول هذا التحليل لطبيعة العصر لكننا نود أن نؤكد على حقيقة شديدة الاهمية أغفلها التقرير ولا يمكن لمن يتصدى لتحليل قضايا العصر وطبيعة تجاوزها أو اغفالها . واستحضار هذه الحقيقة في الوقت الراهن ربما يفوق في اهميته أي وقت مضى ـ عندما قدم لينين تحليله العبقري لبلوغ الرأسمالية اعلى مراحلها ـ الامبريالية أعلى مراحل الراسمالية ـ اشار الى مجموعة من الصفات التي تلازم الامبريالية فهي « راسمالية في طور التعفن » وهي أشد ميلا الى العنف وهي « الرجعية السياسية والظلم القومي » .

نحن لا زلنا نعيش في عصر لينين ويوما بعد يوم تقدم لنا خبرات الحياة ومعطياتها مزيدا من الادلة حول صحة تحليله وصلاحيته ، وفيما يتعلق بنضال الشعوب العربية من أجل قضاياها العادلة فان اسقاط الميول العدوانية والشرسة للامبريالية وتصويرها بمظهر العاجز يلحق أضرارا فادحة بهذا النضال ، بينما الموقف العلمي يستدعي التأكيد على أن الامبريالية كلما ازدادت خسارة ، كلما ازدادت ضراوة ، وليس من قبيل الصدف أن تأتي هجمتها الجديدة على الشرق الاوسط بعد هزيمتها التاريخية في الهند الصينية ، وأن تتسارع خطوات ومراحل هذه الهجمة بعد انتصار الشعوب الايرانية والاطاحة

بنظام الشاه احد اهم وكلاء الامبريالية في المنطقة وحراس مصالحها .

لا يكتمل فهمنا لطبيعة العنف الامبريالي ورجعيته الا اذا وضعنا في الحسبان مقابلته بالعنف الثوري المضاد، ولا يلوح من الافق ما يشير الى نية الهجمة الامبريالية الجديدة الى التوقف عند حد فصل النظام المصري عن جبهة المواجهة العربية وعقد تحالف بينه وبين « اسرائيل » وتهديد مستقبل القضية الفلسطينية سواء بمشروع الادارة الذاتية أو غيره من المشاريع وضرب الثورة الفلسطينية وحليفيها الحركة الوطنية اللبنانية وجماهيرها العظيمة . ان الهجمة الجديدة تستهدف تصفية حركة التحرر الوطني العربية بشكل كامل وضرب وتصفية الانظمة الوطنية وتكريس وجود « اسرائيل » ورجعيات المنطقة والتآمر على الثورة الايرانية واستخدام المنطقة حقلا للعداء الموجه ضد الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية وتأييد لهيمنة الامبريالية على المنطقة وشعوبها ومقدراتها .

كيف يمكن مواجهة هذه الهجمة ، ان الظروف الملائمة على الصعيدين العربي والدولي تقتضي تشديد المواجهة وتصعيدها وتحويلها الى مواجهة شاملة ضد الامبريالية وحلفائها في المنطقة ، بهذه الطريقة فقط نكون قد استفدنا من الظروف الملائمة وحولناها لمصلحتنا ، كلما ازداد العنف الرجعي الامبريالي حدة يجب ان يفوقه العنف الثوري الذي تلتف من حوله كافة الجماهير الشعبية العربية . لماذا تقوم الامبريالية الاميركية بتشكيل قوات « التدخل السريع » وترسل سفنها الحربية الى المحيط الهندي والخليج العربي ، يستطيع رجل الشارع العربي أن يقدم اجابة على هذه الاسئلة ، وكي ينتقل هذا المواطن من تحديد الاجابة الى تحديد الفعل ورد الفعل

تبرز هنا مهمة كافة القوى التقدمية والوطنية الديمقراطية في المنطقة العربية ليس فقط من اجل النضال ضد كامب ديفيد والحلف المصري — « الاسرائيلي » ومشروع الادارة الذاتية .

بل من اجل تجذير العداء ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية و « اسرائيل » .

٢ — الاوضاع العربية والقضية الفلسطينية

يحدد التقرير المهمة الرئيسية المباشرة لنضال الشعوب العربية وقواها الوطنية والتقدمية بأنها « اجلاء المعتدين الاسرائيليين عن الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، واسترداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة » (ص١٤)

ويقدم للاسباب الداخلية التي ادت الى خروج مصر على « الصف » العربي والى تحالفها مع « اسرائيل » « وقد ادى رفع شعار تجميد الثورة الوطنية الديمقراطية بحجة «حماية» الوحدة الوطنية في اعقاب هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ ، الى ترك الابواب مفتوحة على مصاريعها لنمو الرأسمالية في المدينة والريف ، وساهمت اموال الدعم العربي وتعاظم القدرة المالية لدول اليمين العربي النفطية وخاصة السعودية بعد حرب اكتوبر واشتراطها تعامل دول المواجهة العربية مع البلدان الرأسمالية لتمويل مشترياتها الى توسيع وانماء فئة البرجوازية البيروقراطية في جهاز الدولة وزيادة النفوذ المالي والسياسي للوسطاء والسماسرة ، وساعد على الاسراع في اقامة تحالف طبقي جديد من هذه الفئات ، ومن مختلف كبار الملاكين العقاريين والبرجوازية الكبيرة ضد الطبقة العاملة وصغار ومتوسطي الفلاحين وفئات البرجوازية الصغيرة في المدن .

ويضيف « وقد حدد هذا التحالف الجديد موقعه الطبقي الى جانب دول اليمين العربي التقليدي وعلى ارتباط بالامبريالية الاميركية وضد التحولات الاشتراكية ، ومن اجل الراسمالية » (ص ١٦ — ١٧) .

يصف التقرير هذه الظاهرة على انها « لا تقتصر على مصر وحدها وان لم تتخذ في البلدان العربية الاخرى الشكل الحاد والوقح الذي اتخذه انفصام البرجوازية البيروقراطية ، واغنياء الفلاحين عن الجبهة المعادية للامبريالية في مصر » (ص ١٦) .

ويعمق التقرير للفكرة السابقة على الصعيد النظري بقوله : « ان الطابع البرجوازي الصغير لأنظمة الحكم العربية المعادية للامبريالية قد اخذ يختفي تدريجيا تحت تأثير التمويل النفطي الواسع وضخامة الميزانية الموضوعة تحت تصرف تلك الانظمة . واتساع التعامل مع السوق الراسمالي وما يرافق ذلك من عمولات وفوائد يتقاسموا الوسطاء وجانب من المتنفذين في جهاز السلطة . ان هذا الواقع يدفع شيئا فشيئا بالطابع البرجوازي الصغير للسلطة ليحل محله الطابع البرجوازي البيروقراطي المتحالف مع البرجوازية الكبيرة واغنياء الفلاحين » (ص ١٧ — ١٨) لكن التقرير سرعان ما يتدارك التعميم ويشير الى ان « هذا التحول ليس قدرا لانظمة البرجوازية الصغيرة » يسوق كمثل على ذلك الجزائر واليمن الديمقراطية (ص ١٨) .

بالنسبة للوضع العربي هنالك تناقض واضح بين مظهرين قدمهما التقرير ففي (ص ١٨) يقول « لقد اظهر الرد العربي على اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح الاستسلامية ان زمام المبادرة في الساحة العربية لا يزال بيد القوى المعادية للامبريالية ، وقد استطاعت هذه القوى لجم الميول الاستسلامية لليمين العربي التقليدي من خلال مؤتمر القمة

العربي في بغداد . كما استطاعت حمله على مقاطعة نظـــام السادات » ! وفي (ص ٢٠) يقدم مظهرا متناقضا « من الواضح ان الامبريالية الاميركية تحاول استغلال حالة التردد والمراوحة التي يتميز بها الوضع العربي في الوقت الراهن والتي يعبر عنها عدم اعادة تنشيط جبهة الصمود والتصدي وعدم احياء الجبهة الشرقية ، وعدم اغلاق الباب نهائيا في وجه الحـــل الاميركي التآمري » ؟ كيف يكون زمام المبادرة في يد القوى المعادية للامبريالية ويكون الوضع العربي في الـــوقت نفسه مترددا ومراوحا ؟!

بالنسبة للرجعيات العربية يشير التقرير الى « ان دول اليمين العربي ، رغم معارضتها لاتفاقيات كامب ديفيد تنفذ كل المتطلبات الاستراتيجية للدول المسؤولة عن تلك الاتفاقيات وتتحالف معها ضد حركة التحرر الوطني العربية » (ص١٩) .

عند تقديمه للوضع العربي وعلاقته بالقضية الفلسطينية عانى التقرير من ثغرتين اولا : تجنب الاشـــارة الى الدرس التاريخي لاعتراف نظام عربي « باسرائيل » وتحـــالفه مـــع « اسرائيل » ضد حركة التحرر الوطني العربية .

ثانيا : لم يحلل الوضع العربي بل قدم وصفا خارجيا له ولم يحدد نقاط التقاطع العربية ـ الفلسطينية .

سنبدأ بمناقشة هاتين الثغرتين قبل مناقشـــة موضوع المهمة الرئيسية المباشرة لنضال الشعوب العربيـــة وقواها الوطنية والتقدمية

الدرس التاريخي

ان قيام البرجوازية المصرية بالخروج من الساحة العربية المعادية للامبريالية واعترافها « باسرائيل » وتحالفها المعلن معها من أجل ضرب حركة التحرر الوطني العربيـــة وتصفية

منجزاتها ، وفتح مصر أمام الرساميل والقواعـــد العسكرية الاميركية والاوروبية الغربية يعني جملة من الحقائق أبرزها :

اولا : ان التناقض بين البرجوازيات العربية والامبريالية يعتبر تناقضا ثانويا يبدأ بالاضمحلال والتلاشي كلمـــا ازدادت وتيرة التبدلات الطبقية التي تطرأ عـــلى هذه البرجوازيات ، وبشكل خاص وهي في موقع السلطة السياسية . هذا مرده الى الظروف التاريخية التي ظهـــرت وتكونت فيهـــا هـــذه البرجوازيات ، ففي أوروبا مثلا خرجت البرجوازية من رحم الاقطاع كنفي وكنقيض له وقامت بثورتها الصناعية عـــلى انقاض التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية للاقطاع . ثورة البرجوازية الاوروبية مارست دورا تقدميا في اطوارها الاولى وقدمت للانسانية عديدا من المنجزات الثقافية والاجتماعيـــة والاقتصادية .

البرجوازيات العربية لم تنشأ على أنقـــاض التركيبـــة الاقتصادية ـ الاجتماعية للاقطاع في العالم العربي ، لكنهـــا تحدرت من بعض الاقسام الاقطاعية والفئات المتنورة ، وقـــد تمت هذه النشأة في ظل الهيمنة الامبريالية والتبعية البنيوية لها اقتصاديا وثقافيا ، لقد ادت الهيمنة والتبعية الى تشويه التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية واغلقت أمامهـــا مستقبل التطور الطبيعي المستقل ، لذا لم يكن بمقدور البرجوازية في البلدان العربية أن تقوم بـــ « ثورتها البرجوازية » . في أوروبا كانت البرجوازية تحمل نمطا انتاجيا خاصـــا وجـــديدا هو الرأسمالية وكان انتصار هذا النمط مقترن بتصفية نمط الانتاج الاقطاعي ، أما البرجوازية في البلدان العربية فلم يكن بمقدورها ان تمتلك نمطا انتاجيا خاصا ، وهي تنشـــأ في ظل تركيبـــة تتعايش فيها عدة أنماط من الانتاج تعمل الامبريالية عـــلى تكريسها في الوقت نفسه الذي تعمل فيه على فرض نمطها

الانتاجي بشكل قسري بما يفي بمتطلبات النهب الامبريالي ويكون أيضا معيقا للتطور المستقل للبلدان التابعة ، هذه النشاة تحكمت في المواقع السياسية والايديولوجية للبرجوازيات العربية وحكمت بالتالي طبيعة تناقضها بالامبريالية ، ولعل خبرات الحياة السياسية عبر بضعة عقود ماضية ، والآفاق التي تتبلور في الحاضر والمستقبل المنظور تظهر لنا حتمية عودة ذلك الوليد المشوه الى كنف الامبريالية التي ترعرع في ظلها .

على عكس البرجوازية فان الطبقة العاملة في البلدان العربية تمتلك نمطا انتاجيا خاصا هو نمط الانتاج الاشتراكي ، ان الامكانية الوحيدة لانتصار هذا النمط تتمثل فقط في تحطيم علاقة التبعية البنيوية للامبريالية وتصفية هيمنتها وتحرير قوى الانتاج وتطويرها ، نتيجة لهذه الاسباب فان عداء الطبقة العاملة للامبريالية هو عداء جذري وامكانية المساومة او التنازل غير ممكنة تاريخيا .

ثانيا : ان الموقف من القضية الوطنية لا ينفصل مطلقا عن الموقف من القضية القومية للشعوب العربية وكلما بدأت سلطة البرجوازية في تصفية المنجزات الوطنية وفي كبت الحريات الديمقراطية وتعطيل وتيرة التحولات الاجتماعية ، كلما اخذت بالابتعاد تدريجيا عن الالتزام بالقضية القومية واقتربت من التفريط بها والمساومة عليها .

ثالثا : ان التشابك بين القضيتين الوطنية والقومية يمارس فعله الان كأداة تاريخية للفرز ، ويستحيل أن نجد نظاما يهادن الامبريالية ويعادي « اسرائيل » أو بالعكس ، لذا اصبح الموقف من القضية الفلسطينية موقفا من القضية الوطنية لكل شعب من الشعوب العربية ، وموقفا من الاتحاد السوفياتي وكافة قوى التقدم والتحرر في العالم .

رابعا : ان هذا الفرز الذي يسقط الاقنعة ويعري

المواقف ــ هذا الفرز لم يحدث كما يحدث الان منذ قيام اسرائيل عام ٤٨ ــ يمثل ظرفا موضوعيا يسمح لكافة القوى التقدمية بتصعيد نضالاتها اذ كلما اشتدت حمى الصراع في المنطقة ، كلما أصبح اصطفاف القوى في معسكرين محددين ــ معسكر الثورة ومعسكر أعدائها ــ مسألة شديدة الوضوح والحسم .

فيما يتعلق بصيرورة انظمة البرجوازية الصغيرة الى برجوازية بيرقراطية ، واستدراك التقرير لتلك الفكرة وبأنها ليست قدرا ، نشير بشكل محدد جدا الى ان الوسيلة الوحيدة لتجنب ذلك « القدر » هي وصول حزب الطبقة العاملة الى قمة السلطة السياسية ، بدون امتلاك السلطة السياسية يظل ذلك « القدر » سيفا مشرعا وتظل تذبذبات البرجوازية ومزاجيتها مثل شراع تديره العاصفة كيفما تشاء .

تحليل الواقع بدلا من وصفه

لم يستطع التقرير ان يخرج بالقوانين التي تتحكم في الظواهر التي وصفها ، ولم يقدم الواجهة السياسية والنظرية التي تبرز في الوقت الراهن نتيجة للتغيرات الطبقية البنيوية التي طرأت على بنية البرجوازية الصغيرة الحاكمة .

ان الاعتراف « باسرائيل » ومهادنة الامبريالية الاميركية والاوروبية الغربية والعداء لحركة التحرر الوطني وتدمير التحالف مع الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية ، والتفريط بالمنجزات الوطنية يتم على اساس .

اولا : تكريس الاتجاهات الاقليمية وتسعيرها وتشجيع المحاولات الانقسامية هذه الاتجاهات يقابلها وجه آخر متمم

لها هو الاتجاه القومي المغلق المتعصب والشوفيني المعادي للديمقراطية ولتجذير التحولات الاجتماعية .

ثانيا : طرح حياد المنطقة العربية بين معسكرين يريدان السيطرة عليها، الذي يعني في نهاية الامر فك التحالف بالاتحاد السوفياتي والالتقاء الحتمي بالامبريالية — هكذا بدأ النظام المصري —

ثالثا : تبهيت فكرة العداء للامبريالية وللصهيونية ولاسرائيل تحت ستار « الواقعية » و « العقلانية » .. الخ ومحاولة خلق حالة انفصام تاريخي وتغييب عقود من النضال والشهداء والانتصارات والمنجزات وكأنها كانت محض جنون وسير ضد الواقع .

رابعا : فك التلاحم بين القضيتين الوطنية والقومية اي نزع دينامو الحركة ومصدر الفعل من حركة التحرر الوطني العربية اي تدجينها ، لماذا ؟ لان التلاحم بين هاتين القضيتين هو تاريخ هذه الحركة والذي تحكم تاريخيا في حجم وطبيعة اهدافها .

خامسا : الدعوة للرجعية السياسية والعداء للشيوعية وتشجيع الاتجاهات الطائفية المتعصبة والمغلقة ومعاداة التقدم .

هذه هي الواجهات السياسية والنظرية لقوانين الواقع المتردد والمتذبذب والمراوح والذي يشهد خيانة البرجوازية . ان تحديد هذه الواجهات يستدعي تحديد نقيضها لذا فان القوى التقدمية والوطنية الديمقراطية العربية مطالبة بـ :

اولا : فضح الدعوات الاقليمية بدون الوقوع في الاتجاهات القومية المغلقة وتكريس مفهوم الوحدة العربية على اسس اشتراكية علمية .

ثانيا : تجذير العداء للامبريالية وتسليح الجماهير الشعبية بالموقف الحازم ضد الامبريالية العدو الاساسي للشعوب العربية ، وفي الوقت نفسه كشف فكرة الحياد بين المعسكرين وفضح زيفها والانتماء الكفاحي التحالفي لمعسكر الثورة الاشتراكية والتحالف الاستراتيجي الثابت والتاريخي مع الاتحاد السوفياتي العظيم وبلدان المنظومة الاشتراكية وكافة قوى التحرر والتقدم في العالم ، والنضال من أجل تربية الجماهير الشعبية وغرس هذه المفاهيم في أعماقها .

ثالثا : تجذير العداء للصهيونية واسرائيل والحيلولة دون تبهيت التاريخ أو تزييفه او انفصامه والدحض العلمي لكافة دعاوى العقلانية الامبريالية التي تعني الركوع والاستسلام .

رابعا : اعادة الاعتبار للتلاحم بين القضيتين الوطنيه والقومية وتوطيد هذا التلاحم وتعميقه . ان ربط ما سبق بتمهيدنا حول حركة التحرر الوطني العربية الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية يمثل — في رأينا — الرؤية الصحيحة للواقع .

خامسا : التصدي للاتجاهات المستترة وراء الدين والمستهدفة اعادة التاريخ الى قرون مضت من الجهل والمستهدفة تمزيق المنطقة تحت الدعاوى الطائفية .

— سادسا : تعميق الاسس السياسية والنظرية التي على أساسها تقف الرجعية العربية موضوعيا في معسكر الاعداء وتشديد النضال ضدها كعدو تاريخي .

عندما يحدد التقرير مهمة نضال الشعوب العربية وقواها الوطنية والتقدمية على اساس انها « اجلاء المعتدين

الاسرائيليين عن الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، واسترداد الحقوق الوطنية ... » يقع في خطأ أساسي هو عدم تحديد وسائل وأساليب هذا النضال ، واذا افترضنا أن تحديده للتعبئة واستخدام سلاح النفط والارصدة وكافة الطاقات العربية هو بمثابة تحديد لهذه الوسائل والاساليب ، واذا ادركنا أن دول « اليمين الرجعي » هي التي تمتلك معظم هذه الموارد والطاقات يصبح التساؤل كيف سيتم التوفيق بين الحالتين ما دامت « دول اليمين تنفذ كل المتطلبات الاستراتيجية للدول المسؤولة عن تلك الاتفاقات » .

هذا الموقف كان يفترض أن يتطرق التقرير الى نقطة هي أن « تحرير » هذه المقدرات واستخدامها ضد الامبريالية يعني اصطداما مباشرا بدول « اليمين الرجعي » أي وضع هذه الدول في خندق العدو والتعامل معها على هذا الاساس ، أليست هذه هي الامكانية الوحيدة ؟

بالنسبة للمهات ايضا لا يميز التقرير بين مهمات الانظمة ومهمات الجماهير الشعبية وقواها التقدمية ويمارس خلطا واضحا بينهما ، ثم لا يقدم تعريفا دقيقا لمهمات مرحلية أو مهمات استراتيجية ، ويذكر الجميع أن « اجلاء المعتدين الاسرائيليين » ليس سوى شعار ازالة آثار العدوان الذي طرحته الناصرية المهزومة عام ٦٧ ، ولم تكن انطلاقة الثورة الفلسطينية — التي انطلقت قبل ذلك التاريخ — « لازالة آثار العدوان » رغم عدم تقليلنا من اهمية هذا الشعار المرحلي بالنسبة للانظمة وفي تقديرنا أن المهمات المرحلية فلسطينيا تنحصر بشكل أساسي في مواثيق الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني حسب البرنامج السياسي والتنظيمي الذي اقرته الدورة وكذلك في وثيقة طرابلس الوحدوية في ديسمبر عام ٧٧ التي ينص البند الخامس فيها على عدم الصلح أو

الاعتراف أو التفاوض مع العدو الصهيوني بل النضال الحازم والدؤوب واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الارض الفلسطينية بلا تفريط بحقوقنا الثابتة في كامل وطننا فلسطين ، والتي أقرت كوثيقة رسمية من وثائق المجلس الوطني في دورته الرابعة عشر .

ان الترجمة المادية لهذه المواثيق ترتبط ارتباطا وثيقا بالنضال من أجل التواجد في كل الاقطار العربية التي يتواجد فيها جماهير فلسطينية من أجل تعبئة وتنظيم وتحشيد هذه الجماهير ويرتبط كذلك بحقنا في القتال عبر كافة الحدود العربية ، وبحقنا في اعتبار موقف أي نظام عربي من ممارستنا لحقوقنا هذه هو موقف هذا النظام من القضية الفلسطينية كقضية قومية للشعوب العربية كلها .

فيما يتعلق بمهامنا داخل الوطن المحتل ان هذه المهام تنحصر في قطع الطريق أمام كافة محاولات المؤسسة العسكرية الحاكمة في « اسرائيل » لجعل الاحتلال امرا طبيعيا ولممارسة نوع من « التطبيع » السياسي والثقافي في الوطن المحتل ، وبديهي أن ارقى أشكال التصدي لهذا « التطبيع » هو العنف الثوري المسلح مترافقا مع العمل على خلق نهوض وطني مؤسساتي شامل يتخذ ارقى اشكاله في الجبهة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها .

بهذا الزخم الذي يشتد ويتصلب في سياق النضالات اليومية والانتفاضات الجماهيرية العارمة والمتصاعدة نحكم على مشروع الحكم الاداري الذاتي بالموت ونحول كافة المناطق التي احتلت بعد ١٩٦٧ الى بؤرة اشتعال دائم .

على صعيد العلاقات الفلسطينية — العربية فاننا نميز بين موقفين الموقف من الانظمة واقامة علاقات سياسية

تحالفية معها . والموقف من الجماهير الشعبية العربية وقواها واحزابها السياسية . في علاقتنا بالانظمة في نفس الوقت الذي نعمق فيه مجاور الالتقاء مع الانظمة الوطنية على ارضية التحالف والصراع ، فاننا نقف موقفا واضحا صريحا من الرجعيات العربية على اعتبار انها تقف موضوعيا في خندق العدو ونعتبر ان الموقف الجذري من القضية القومية بالنسبة لاي نظام عربي له مستوياته التالية :

١ — الموقف من اسرائيل الكيان والوجود .

٢ — الموقف من حق فصائل الثورة الفلسطينية في تنظيم الجماهير الفلسطينية والعمل عبر الحدود .

— الموقف من العمل الجبهوي العربي المعادي لاسرائيل .

٤ — الحشد الفعلي لمقومات المواجهة وفي مقدمتها الحريات الديمقراطية وتعبئة الجماهير وتسليحها وتوثيق التعاون مع الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية .

٥ — الموقف من قضايا النفط والارصدة العربية وتحديد موقف محدد من الامبريالية وفي مقدمتها الامبريالية الاميركية.في علاقتنا التحالفية الجذرية مع الجماهير الشعبية العربية وقواها واحزابها السياسية نعتبر ان مهمة النضال من اجل الجبهة القومية الشعبية التقدمية العربية يعتبر مهمة مركزية على كافة القوى المناضلة ان تسعى من اجل انجازها ونعتبر ان اقامة علاقات صريحة وواضحة مع الجماهير العربية وقواها السياسية بعيدا عن الفوقية والديماغوجية يعتبر مقياسا لصدق توجهات اي فريق وطني ديمقراطي وتقدمي

فيما يتعلق بممارسة نشاطنا العربي فان مهمة ممارستنا لدور ريادي من اجل العمل كقوة فرز على الساحة العربية

يرتدي في هذه المرحلة من تاريخنا النضالي اهمية عملية عظيمة ، ففي الوقت الذي يجب ان نعمل فيه من اجل تصليب مؤسسات قائمة كجبهة الصمود والتصدي يجب ان نمتلك الابداع التاريخي والقدرة الدائمة على طرح البرامج والاطر الكفيلة بدفع الحركة الشعبية الى امام وتاطيرها باشكال سياسية صحيحة .

اما ما يتعلق بمهامنا على الصعيد الدولي (وقد ناقشناها في موقع آخر من هذه المناقشة) فاننا نرى ان هذه المهام تتركز على محورين الاول : المحور الاشتراكي وفي مقدمته الاتحاد السوفياتي ، من اجل تعميق التحالف وترسيخه على اسس متينة وصحيحة .

الثانى : العمل من اجل اكتساب-اصدقاء جدد لقضية شعبنا في اية منطقة من العالم مع التنبه لعدم الوقوع في شرك محاولات الامبريالية الاميركية وحلفائها .

٣ — الشعب الفلسطيني في النضال من اجل الاستقلال الوطني

« ان المهمة الرئيسية التي تواجه الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية هي تحقيق الاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية واعاده اللاجئين الى وطنهم بعد الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الاراضي العربية منذ عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ » (ص ٢١) بهذا المدخل يقدم التقرير لنضال الشعب الفلسطيني والمهام الرئيسية لهذا النضال . في هذا السياق يتبادر الى الذهن سؤال ماذا كانت مهمة الحركة الوطنيه الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧ ؟ ان ظرفا جديدا يستدعي مهاما جديدة هذه المسالة لا تحتاج لنقاش ، لكن هل الظرف الجديد يلغي المهام السابقة

ام يتدخل في صياغة تكتيكات جديدة تنسجم مع متطلبات الظرف الجديد لكنها لا تنفصل ولا تنفصم عن ماضيها .

ان المهمة الرئيسية للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية هي تحرير كامل ترابه الوطني ، استنادا إلى عدالة قضيته وإلى شرعية نضاله وحقوقه التاريخية وانسجاما مع اهداف ومهام حركة التحرر الوطني العربية وحركته الوطنية جزء منها وانسجاما مع الظروف العالمية التي تشهد تراجع الامبريالية وفقدانها لمواقع نفوذ وهيمنة يوما بعد يوم .

هل يتنافى هذا الفهم مع طرح اي اهداف مرحلية لا تمس الهدف الاستراتيجي وتنتقص منه على ضوء دراسة دقيقة لموازين القوى وقراءة صحيحة لخارطة الصراع . بالطبع لا يتنافى ، يحدث النفي عندما تحدث حالة انفصام تاريخية بين المهام . ان سلطة وطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تنشأ على اساس الاعتراف بشرعية « اسرائيل » والتسليم باغتصابها للأرض الفلسطينية هو امر يحظى بتفهم وقناعة كافة الثوريين الفلسطينيين ، لكن اشتراط قيام تلك السلطة بالاعتراف والتنازل عن الحقوق الوطنية والتاريخية العادلة مسألة لا يثير طرحها سوى كثير من عوامل الالتباس وتبهيت الامور وفي وقت يشهد صعودا ملحوظا لقوى الثورة المضادة والحلف المعادي بحيث لا يستفيد من مثل هذا التبهيت سوى قوى الثورة المضادة والحلف المعادي في نهاية الأمر .

هل يعتبر هذا الموقف عدميا ؟ ان خبرات الحياة ومعطياتها والتقاليد الكفاحية العريقة لحركة وطنية فلسطينية وعربية يمتد تاريخها الى قرن من الزمان كفيلة بتقديم الاجابة العلمية التاريخية على هذا السؤال ، وعادة هنالك فرق بين برنامج تصنعه حركة وطنية وبرنامج يقدمه لها اعدائها

جرعة .. جرعة ، وموقفنا موقفنا عبر عملية صراع طويلة وشديدة التعقيد .

★ ★ ★

يشير التقرير الى ان الحركة الوطنية الفلسطينية تحقق مكتسبات عديدة « وعززت موقعها المرموق بين فصائل حركة التحرر الوطني العربية والحركة الثورية العالمية » (ص ٢١) وبانها استطاعت « أن تنال اعتراف الامم المتحدة بها ، وأن تحصل على تأييد اكثر من مائة دولة من دول العالم » (ص ٢١) ومن الواضح ان تدليل التقرير على العوامل التي ادت الى هذه المكتسبات والمكانة يعاني من قصور محدد لأنه لم يتطرق الى الكفاح المسلح الذي تخوضه الحركة الوطنية الفلسطينية وطليعتها منذ عقد ونصف من الزمن وبانه الرافعة والمحرك الاساسي لكل الانجازات .

بالنسبة لتأثيرات الوضع العربي الراهن وانعكاساته الايجابية والسلبية يورد التقرير جملة من العوامل ويتطرق الى اهمها محددا « وهذا هو السبب الاهم بسبب تواجد الحركة الوطنية الفلسطينية في خندق واحد مع باقي فصائل حركة التحرر الوطني العربية في مواجهة الامبريالية والصهيونية والرجعية الساداتية » (ص ٢٢) لكن التقرير يفشل في اكتشاف دور الحركة الوطنية الفلسطينية في ذلك الخندق ، حيث أن البعد العربي لهذه الحركة الفلسطينية يعتبر بمثابة اتجاه سياسي وايديولوجي وتنظيمي في اطار حركة التحرر الوطني العربية ، بمعنى انه ليس اتجاها فلسطينيا اقليميا ، بل اتجاها عربيا له مواقفه السياسية والايديولوجية تجاه كافة مهام وقضايا حركة التحرر الوطني العربية .

يتطرق التقرير بعد ذلك الى الآثار الضارة للضغوط التي تمارسها دول اليمين العربي التقليدي على منظمة التحرير

الفلسطينية « بهدف دفعها الى القبول بالحل الاميركي ، ومن اجل اضعاف تحالفها مع الاتحاد السوفياتي والقوى الثورية العالمية والفصائل التقدمية في حركة التحرر الوطني العربية .
وهذه الضغوط تصطدم أولا بالواقع الموضوعي للحل الاميركي القاصر عن تقديم اي شيء للشعب الفلسطيني مثلما قدم للسادات وبالظرف الاستثنائي الذي تعيشه مختلف الطبقات الاجتماعية الفلسطينية ، خلافا لزميلاتها العربيات ، وهو الحرمان من الارض والوجود المستقل وبالتالي انتفاء الشروط الموضوعية لاحتدام الصراع الطبقي وتغليبه على الصراع القومي » (ص ٢٢ — ٢٣) ثم يستطرد التقرير معرفا التناقض الرئيسي بالنسبة للشعب الفلسطيني بأنه تناقض « مع الامبريالية والصهيونية والرجعية الساداتية » « رغم محاولات الرجعية العربية اقحام التناقضات الطبقية على الصف الفلسطيني » .

في البداية لا يبدو اطلاق لقب الرجعية الساداتية تسمية صحيحة للبرجوازية المصرية وتمييزا لها عن الرجعيات العربية ، ان تعميق صفات هذه البرجوازية وتمييزها لا يتم بحصرها او اختصارها في نموذج كالسادات ، لأن السادات ليس سوى اداة طبقية ، وواجبنا ان نحدد الطبقة لانها اكثر اهمية من ممثليها العابرين ، كما ان تناقض الشعب الفلسطيني ليس مع « الرجعية الساداتية » فقط ، بل مع الرجعيات العربية ومن بينها المصرية .

بالنسبة لمحاولة الرجعيات العربية « اقحام التناقضات الطبقية » هذا الفهم غير دقيق لأن التناقضات الطبقية اساسا تنتج عن ظروف موضوعية ولا تستورد من الخارج ، لكن ما يحدث هو استغلال الرجعيات لبعض الاتجاهات الطبقية في اطار الحركة الوطنية الفلسطينية وهذا ما يشير اليه التقرير عندما يدعو الحركة الوطنية الفلسطينية الى توطيد وحدتها

على « تستطيع شل تذبذب الفئات الوسطى والعليا من البرجوازية الوطنية » (ص ٢٣) وفي مكان آخر يكون اكثر مباشرة عندما يشير الى اخطار من نوع « ظهور نويات للبرجوازية البيروقراطية في داخل اجهزة منظمة التحرير ومؤسساتها المختلفة » (ص ٢٦) ذلك التذبذب الذي أشار اليه التقرير وخطر النويات البرجوازية البيروقراطية هما اشارة الى مقومات وظروف موضوعية ينشأ في اطارها الصراع الطبقي ، هذا الفهم لا يعني اننا ننفي كون التناقض القومي هو السمة الغالبة والمحركة لنضال الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة .

حول موضوعة الوحدة الوطنية الفلسطينية فان التقرير يقدم ستة من المطالب في مقدمتها « تمثيل الحركة الوطنية الفلسطينية ، بما فيها الشيوعيون في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي مختلف اجهزتها ومؤسساتها وأن يتم التمثيل على اساس نسبي وأن يطبق بصورة شاملة وبدون استثناءات » (ص ٢٤) في تقديرنا ان ضرورة تمثيل جميع اقسام الحركة الوطنية الفلسطينية ، بما فيها الشيوعيون « مسألة على مستوى عال من الاهمية ، وانجازها يعتبر تطويرا للممارسة الديمقراطية في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية وتدعيما لها » .

المطلب الثاني كما يحدده التقرير ينص على « الالتزام بسياسة واحدة من قبل مختلف فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية تقوم على النضال من اجل الاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين الى ديارهم » (ص ٢٤) .

ان الالتزام بسياسة واحدة أمر يتعلق بالبرنامج العام (برنامج الحد الادنى) الذي تجتمع من حوله الفصائل ،

ويتعلق كذلك بالمضمون السياسي والجغرافي لشعاري الاستقلال الوطني والدولة الفلسطينية وبدون تحديد قاطع لهذين الشعارين يستحيل الالتزام بمواقف غامضة او نصف محددة ، من جانبنا اعتبرنا ان البرنامج السياسي والتنظيمي الذي اقرته الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني كبرنامج للحد الادنى ولا زلنا نحتفظ بموقفنا المؤيد لهذا البرنامج .

المطلب الثالث حول " الالتزام بموقف فلسطيني موحد في العلاقة مع مختلف الانظمة الوطنية .. الخ يعتبر مطلبا صحيحا على قاعدة الوحدة الوطنية الفلسطينية الا ان ذلك لا يتنافى بطبيعة الحال مع العلاقات الثنائية والنشاطات السياسية المستقلة والتي لا تتعارض مع منظمات وحدود العمل الجبهوي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية ، فيما يتعلق بالانظمة العميلة التي ذكرها التقرير لا ندري هل سقط النظام الاردني سهوا رغم ان التركيز عليه مسألة اكثر اهمية من ذكر نظام سياد بري كما فعل التقرير ، وكذلك النظام السعودي .

ان الموقف من النظامين الاردني والسعودي يعتبر قضية سياسية محورية لا يجوز تجاوزها او تناسيها او الاشارة اليها من بعيد نظرا للدور المركزي الذي تلعبه هذه الانظمة في تخريب مسلسل الاستسلام في المنطقة وفي ممارسة دور قيادي على راس قوى الثورة المضادة بنفس اهمية وخطورة دور النظام المصري .

نتفق مع ما جاء في المطلبين الرابع والخامس مع الاشارة كما ذكر في المطلب الثالث الى ان اي عمل جبهوي لا يتنافى مع العلاقات الثنائية لكافة الفصائل .

اما فيما يتعلق بالتمثيل النسبي واهمية المناطق الاكثر حسما بالنسبة للشعب الفلسطيني ففي راينا ان عوامل الشتات الفلسطيني يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند اي حديث

عن نسبة التمثيل والمسألة الثانية هي خصوصية كل دور لأطراف الحركة الوطنية الفلسطينية ومدى حجم وفعالية هذا الدور .

القضية الفلسطينية في الساحة الدولية

تحت هذا العنوان ، يشير التقرير الى حجم النجاح الذي تحرزه الحركة الوطنية الفلسطينية على قاعدة التحالف العظيم مع الاتحاد السوفياتي ويشير الى عدم « المساومة في الادوار والاهمية بين دور الاتحاد السوفياتي والقوى الثورية العالمية - ودول اوروبا الغربية وبعض الاوساط في الولايات المتحدة » ويشير الى ان « مظاهر التحول في سياسة دول السوق المشتركة في اوروبا الغربية ، هي علامات تراجع الامبريالية العالمية ... » (ص ٣٠) كما يؤكد التقرير أن « محاولات بعض الدول العربية للاعتماد على « الدور الاوروبي الغربي » لمواجهة الدور الاميركي هي محاولات مكشوفة للتهرب من المسؤوليات النضالية » (ص ٣١)

اولى الملاحظات التي تبرز في هذا السياق تبرز عند حديث التقرير عن النجاحات الفلسطينية والتقدم الثابت الذي تحرزه القضية الفلسطينية على الساحة الدولية ، ومع تقديرنا العالي لكافة العوامل التي تمكن نضالنا من التوسع والتصلب والانتشار واكتساب مزيد من المناصرين الا اننا نركز على مسألة اساسية ، يبدو انها غائبة عن التقرير - وهي كيف تحققت كل هذه الانتصارات وما هي قوة الدفع التي تقف ورائها ؟ ان قوة الدفع الاساسية هي الكفاح المسلح الذي تخوضه طليعة الحركة الوطنية الفلسطينية منذ عقد ونصف من الزمن اذ لولا هذا الكفاح ، لولا البندقية الفلسطينية المشرعة ، ولولا شلال الدم الفلسطيني والصمود المتصل أمام قوى الاعداء لما كان

بامكان القضية الفلسطينية أن تتقدم كل هذه الخطوات على الساحة الدولية .

فيما يتعلق بمظاهر التحول في سياسة اوروبا الغربية . ورغم اننا نتفق مع التقرير في تثمين أية ايجابية تنم عن الاعتراف بالحركة الوطنية الفلسطينية وبشرعية ممثلها الوحيد م.ت.ف. الا أننا نؤكد طرح السؤال التالي هل هنالك خلافات تصل الى حد التناقض بين الموقفين الاميركي والاوروبي الغربي ؟ في تقديرنا أن الامر لا يعدو مجموعة من التعارضات الثانوية — اذا وجدت — وقابليتها للاختفاء اقوى الف مرة ، من قابليتها للتعمق والتأثير المستقبلي . ولذا لا يبدو الموقف الاوروبي الجديد تراجعا اوروبيا غربيا ، بل محاولة التفاف جديدة وبالتنسيق مع الامبريالية ، تحفظ ماء وجه بعض الحكام العرب . على هذا الاساس فاننا نرى أن صوابية الممارسة السياسية والدبلوماسية الفلسطينية تتركز في ثلاثة مستويات على الساحة الدولية .

اولا . توطيد اواصر التحالفات الكفاحية مع الاتحاد السوفياتي وكافة بلدان المنظومة الاشتراكية وتطويرها ورعايتها باستمرار من أجل التوصل الى صيغة تحالفية كفاحية صلبة وراسخة ، هذا الموقف نفسه ينسحب على تحالفاتنا مع الاحزاب العمالية والشيوعية في البلدان الراسمالية ومع الاحزاب العمالية والشيوعية في « العالم الثالث » .

ثانيا : الموقف من مبادرات اوروبا الغربية يجب التعامل معها كجزء من معسكر الامبريالية العالمية ومن ثمة التفريق بين الانجازات التي نجبرها على الاعتراف بها وننتزعها بصلابة منها وبين المحاولات التي ترتدي أحيانا قناع الاعتراف المزيف بحقوقنا — والتي يراد بها جرنا الى مواقع أضعف ومن ثم تجريدنا من الكفاح المسلح الذي تحققت على قاعدته كافة

انتصاراتنا ، بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية وكافة قوى السلم والتقدم والاشتراكية في العالم . ويراد بها أيضا فك تحالفاتنا مع هذه القوى كما ذكر التقرير .

ثالثا : الموقف من الممارسة السياسية في الامم المتحدة . ان ممارسة سياسية واضحة الخطوط والمعالم كفيلة بأن تساعدنا على انتزاع مزيد من اعترافات المؤسسات الدولية بنا على الا يكون ذلك على حساب اهدافنا السياسية وعلى حساب مستقبل نضالنا ولا على حساب بندقيتنا المقاتلة .

حول ما يصفه التقرير بـ « طرح خطة سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيها بلا لبس او غموض مطالبها التي لا يمكن التنازل عنها وتتوجه بها الى الجماهير الغربية والراي العام العالمي ، وتطلب على أساسها من جميع « الوسطاء » وأصحاب « الاتصالات » و « مفبركي » المشاريع التوقف عند حدود تلك الخطة واراحة انفسهم من التكهن حول ما يمكن لمنظمة التحرير قبوله وما لا يمكنها قبوله » (ص٣٤) لا شك أن طرح خطة سياسية كما يصفها التقرير مسألة شديدة الاهمية ، ولكن عبارات من نوع « وسطاء » و « مفبركي » حلول لا تبدو مفهومة في هذا السياق كما أن ما لا يجب قبوله في ظل أية ممارسة سياسية هو الاعتراف « باسرائيل » والاقرار باغتصابها للارض الفلسطينية . بعد ذلك لا تثير عبارات من نوع الاستقلال الوطني وحق تقرير المصير كثيرا من اللبس والغموض مما يتيح المجال فعلا لاستبعاد كافة « الوسطاء » و « مفبركي المشاريع » .

لكننا يجب ان نشير في هذا السياق الى أن منظمة التحرير الفلسطينية تمتلك خطة سياسية تحدد فيها « بلا لبس أو غموض مطالبها التي لا يمكن التنازل عنها » ونعتبر أن هذه الخطة التي تستمد شرعيتها من مواد الميثاق الوطني

الفلسطيني ومن مقررات الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني هي الخطة التي لا يشوبها لبس او غموض ، وفي تقديرنا ان اي مخالفة لهذه الخطة تعتبر بمثابة خرق لها وخروج على شرعيتها ، اما اذا كان التقرير يشير الى « مفبركي الحلول » على اساس اولئك الذين ترتبط اسمائهم بالمبادرات الاوروبية والاميركية فان المواثيق الاساسية الفلسطينية لا تتيح مجالا حقيقيا « لمفبرك » واذا كان البعض وبتشجيع من اوساط معينة يعتقد ان هذا المجال موجود بالفعل فذلك لا يعدو كونه ترجمة للحل الاميركي ومحاولة لاقتسام بعض الفتات . وواجبنا التصدي لكل خروج على الميثاق الوطني الفلسطيني وعلى وثيقة طرابلس وبرنامج المجلس الوطني الرابع عشر .

بالنسبة لبعض مفبركي الحلول في وطننا فلسطين مثل الشوا او شحادة او الجعبري وغيرهم الذين يمارسون دور فرسان الادارة الذاتية ودعاتها فان الموقف من ممارستهم السياسية ليس موقفا من « فبركة حلول » بقدر ما هو موقف من خيانة وطنية .

في صفحة (٣٧) يذكر التقرير تحذيراً من الدعوة لاجراء حوار مع الامبريالية الاميركية ان « المحاذير تستدعي بدلا من السعي وراء « الحوار » مطالبة الامبريالية الاميركية بالتخلي عن اتفاقات كامب ديفيد وعن الدور المنفرد الذي تقوم به وبالالتزام بقرارات الامم المتحدة الخاصة بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني ، وبالعمل من خلال مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على اساس المساواة والاستقلالية لوضع تلك القرارات موضع التطبيق وضمان السلام والامن لجميع اطراف النزاع » .

هنا يبدو أن التقرير يقع في خطأ — ليس فقط بمطالبة

اميركا بالتخلي عن كامب ديفيد رغم أن هذا خطأ واضح — بل في الافراط في وهم السلام الذي يمكن ان تضمنه اميركا في المنطقة ، رغم ان التقرير قد حدد في فقرات عديدة ان كامب ديفيد هو محاولة لتصفية حركة التحرر الوطني العربية ؛ والسؤال هل اميركا على استعداد للتخلي عن مشروع هذه التصفية كي تضمن « سلام » المنطقة ؟ وهنا مكمن الخطأ لان « السلام الاميركي » ضمانته الوحيدة هي تصفية حركة التحرر الوطني العربية .

الضفة الغربية وقطاع غزة في النضال ضد الاحتلال

« وقد بات مقررا في السنوات الاخيرة ان تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الاسرائيلي واقامة دولة فلسطينية مستقلة فيهما يشكلان الشرط الذي لا غنى عنه من وجهة النظر الفلسطينية والقومية العربية والتقدمية الدولية للتسوية العادلة في الشرق الاوسط » « فهي موطن الدولة الفلسطينية التي تكافح من اجلها الجماهير الفلسطينية في كافة اماكن تواجدها بقيادة ممثلها الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية » (ص ٤١)

بهذين المقطعين يبدأ التقرير في الحديث عن الضفة الغربية وقطاع غزة واذا كان تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة ، واقامة دولة فلسطينية مستقلة فيهما مسألة صحيحة اذا — أقترنت بعدم الاعتراف « باسرائيل » — فاننا لا نعتقد صحة اتفاق وجهة النظر الفلسطينية والقومية العربية والتقدمية الدولية حول ما يطلق عليه التقرير تسمية التسوية العادلة ؛ كما أن البرنامج السياسي والتنظيمي لمنظمة التحرير لا يحتوي نصاً يقول أن اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع

غزة هو تعبير عن كفاح الجماهير الفلسطينية من أجل هذه التسوية العادلة .

بعد ذلك يتطرق التقرير الى معاناة الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال والى صموده البطولي والتضحيات الفذة التي يقدمها تعبيرا عن رفضه للاحتلال ثم يشير الى أن « هذا الاحتلال الصهيوني يضع نفسه في مواجهة جميع الفئات الاجتماعية . ولا يملك بسبب صفته اللصوصية بشكل اساسي غير سلاح القمع والارهاب وبحكم هذا الواقع فانه لم يستطع أن يوجد قاعدة اجتماعية لها مصلحة في بقائه او التعامل معه مهما كانت هذه القاعدة ضئيلة ضيقة » (ص ٤٤)

مما لا يشك فيه أن عامل العداء القومي يلعب دورا أساسيا في ابقاء تناقض الجماهير الفلسطينية بالعدو تناقضا أساسيا ، كما أن سياسة العدو القمعية واستيطانه للارض واغتصابها وتشريد أهلها اضافة الى خنقه للنمو الاقتصادي في الوطن المحتل ، يدفع كافة الطبقات الاجتماعية في الوطن المحتل الى الوقوف موقف العداء من هذا النظام ، لكن هذا لا ينفي أن يتحالف العدو مع فئة ضئيلة فعلا في الوطن المحتل ، وان ينشأ هذا التحالف على قاعدة مصالح سياسية بعيدة المدى من قبل العدو ، ومصالح سياسية ضيقة الافق واقتصادية أنانية من قبل المتعاملين معه .

القسم الثالث

ملاحظات ختامية

١ — غابت عن التقرير وبشكل كلي مسألة الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، والذي يعتبر القوة المحركة لكافة الانتصارات السياسية والدبلوماسية التي يحققها ، وقد غابت كذلك مسألة أساسية أخرى هي : أن الحفاظ على الانتصارات السياسية والدبلوماسية وصيانتها وتعميقها لا يمكن أن يتأتى الا بالاستمرار في الكفاح المسلح ودفعه وتطويره نحو مزيد من الفعالية ، كما أن التخلي عن هذا الاسلوب وفي ظل موازين القوى في المرحلة الراهنة بشكل خاص لا يعرض نضالات الشعب الفلسطيني وانجازاته الى الخطر فحسب ، بل يهدد مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية ويعتبر بمثابة تراجع أمام تيار الثورة المضادة الزاحفة ، وبمثابة خلق حالة من التراخي داخل التحرر الوطني العربية .

ان التمسك بالكفاح المسلح والدفاع عنه والدعوة لتطويره هو في الواقع استجابة علمية للدروس التي خرجت بها الحركة

الوطنية الفلسطينية عبر كافة مراحل نضالها منذ مطلع هذا القرن حتى الان ، ولا نتجاوز الحقيقة اذ ثبتنا في هذا السياق ان تاريخ نضال هذه الحركة هو في الوقت نفسه تاريخ استخدامها لاسلوب الكفاح المسلح ، وقد كانت الانتفاضات والثورات المسلحة عام ٢٩ ، ٣٦ من النقاط المضيئة في تاريخها، كما ان التاريخ يسوق لنا ادلة اخرى في مقدمتها ان لحظة تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية كانت تاريخيا هي لحظة تراجعها عن الكفاح المسلح ففي عام ١٩٣٦ كانت الثورة الفلسطينية المسلحة تمتلك من مقومات الاستمرار والانتصار مما دفع بالرجعيات العربية الى التدخل مستعينة بالقيادة اليمينية لتلك الثورة من اجل اجهاضها .

هذا الدرس يتكرر اليوم وربما بنفس الاساليب حيث تتركز محاولات الرجعية العربية على نزع بندقية الثورة الفلسطينية كي تصبح مقبولة عربيا واميركيا كخطوة اساسية اولى من اجل اجهاضها وجرفها عن اهدافها ، وقد كان في مقدمة اهداف حملة ايلول التي شنها النظام الاردني القضاء على البندقية الفلسطينية المقاتلة .

على الصعيد النظري يجب ان نثبت مسألة ذات اهمية بالغة هي ان القضايا المركزية في حياة الشعوب لا تحل الا بالعنف ألم يقل ماركس بأن العنف « قابلة التاريخ » الم تنتصر كافة القضايا العادلة في التاريخ وفي تاريخنا المعاصر بشكل خاص بطريقة العنف الثوري المسلح هذه الامثلة تقدمها لنا الفيتنام والجزائر وكوبا مثلما يقدمها لنا تاريخ ثورة ٣٦ في بلادنا وتاريخ الثورات القديمة التي رفعت راية الانسان والتقدم .

كذلك ان تناقضا تناحريا مثل التناقض بين حركة التحرر الوطني العربية والحركة الصهيونية لا يمكن أن يقبل أنصاف

الحلول ان الاستجابة الصحيحة والثورية لطبيعة التناقض هي تدمير الطرف النقيض ، وتماما مثلما استحال التعايش مع النازية في أوروبا يستحيل التعايش مع الصهيونية في المنطقة العربية .

٢ — حدد التقرير في اكثر من موقع مخاطر الهيمنة التي تحاول بعض الفصائل الفلسطينية فرضها على الساحة الفلسطينية الا ان التقرير قد مارس نوعا من هذه الهيمنة مثلا عند حديثه عن الطبقة العاملة وتمثيلها السياسي في الوطن المحتل ، يشير التقرير الى النمو العددي واكتساب مزيد من التقاليد الطبقية بالنسبة للطبقة العاملة الفلسطينية في الوطن المحتل « وهي تمتاز ايضا ، لا بصفتها الكفاحية النوعية كطبقة اجتماعية فحسب ، بل بوجود تنظيم سياسي لها هو التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية » (ص ٥٥) ورغم مشاركتنا للتقرير حول اهمية انتظام الطبقة العاملة وامتلاكها لتنظيمها السياسي ، ورغم قناعتنا الراسخة ان توحيد الاداة السياسية للطبقة العاملة الفلسطينية يعتبر مهمة مركزية لكافة الشيوعيين الفلسطينيين ، الا اننا لا نعتقد أن بمقدور تنظيم سياسي في هذه المرحلة ان يعلن بأنه ممثل الطبقة العاملة الفلسطينية سواء في الضفة الغربية او قطاع غزة أو كافة مناطق الشتات التي تواجد بها شعبنا وطبقتنا العاملة ، وذلك لعديد من الاعتبارات التاريخية والسياسية والتنظيمية ، ان اعلان وحدانية تمثيل الطبقة لا يضع المشكلة في اطارها الصحيح ، لان اطارا كهذا ينفي او يتجاهل وجود قوى سياسية اخرى تلتزم بنهج الطبقة العاملة وتنتمي اليها وتتبنى فكرها المتحزب ، ان وضع المشكلة في اطارها الصحيح يفترض الحديث عن ضرورة التنظيم السياسي الموحد للطبقة العاملة الفلسطينية ، وضرورة النضال من اجل خلق الاداة الكفاحية

والسياسية الموحدة للطبقة العاملة الفلسطينية في كافة مناطق تواجدها .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان اي حديث عن الهيمنة يستدعي في الوقت نفسه طرح نقيضها بشكل مباشر أي العلاقات الديمقراطية ومن البديهي أن التعامل التبسيطي مع مثل هذه الامور لا يمثل مقدمة صحيحة لتقديم البدائل الموضوعية لها وفي تقديرنا أن تعقد العملية الثورية لشعبنا وشتات الشعب الفلسطيني في أكثر من بلد عربي وطبيعة الانظمة السياسية العربية وعلاقاتها ومواقفها من الساحة الفلسطينية يلعب دورا اساسيا في التأثير على وضع هذه الساحة عدا أنه يصدر اليها العديد من سلبياته ، هذا اضافة الى التباين الايديولوجي بين فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية . ان التعامل النموذجي مع مثل هذه الحالة يعتمد اولا على عامل خارجي يتمثل في مجمل تطورات الوضع السياسي التي تمارس بدورها دفعا لعملية الفرز في اطار الحركة الوطنية الفلسطينية . وثانيا على قدرة الفصائل والقوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية في الساحة الفلسطينية على خلق محور ديمقراطي يعمق النهج الديمقراطي ويكرس الممارسات الديمقراطية ويربي أوسع الجماهير الشعبية على اساس التقاليد الديمقراطية وفي الوقت نفسه يتصدى وبحزم لكافة اشكال ومواقع الهيمنة .

٣ — يبدو أن هنالك بعض الالتباس بين مفهومي الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بحيث يظهران احيانا كمفهومين او كتعبيرين مختلفين ، وفي هذا السياق يجب تثبيت مسألة اساسية هي : ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الشكل السياسي والتنظيمي والكفاحي للحركة الوطنية الفلسطينية وان تدعيم هذا الشكل وتصليبه هو قدرة الاطار

الجبهوي على أسس ديمقراطية لمنظمة التحرير الفلسطينية على استيعاب كافة القوى الوطنية الفلسطينية والتعبير عنها .

ان تثبيت هذه النقطة من شأنه اعفاء الحركة الوطنية الفلسطينية وشكلها التنظيمي الجبهوي اي م.ت.ف. من اية التباسات لان محاولة خلق او رؤية فروقات بين الحركة الوطنية ومنظمة التحرير مسالة تثير العديد من المفاهيم السياسية والايديولوجية والتنظيمية غير الصحيحة من جهه والتي لا تخدم قضية وتوجهات النضال الفلسطيني من جهه أخرى .

٤ — يدعو التقرير الى صيغة المؤتمر الدولي جديل لاتفاقيات كامب ديفيد ولسنا هنا في معرض الاشارة الى أن الدعوة للمؤتمر الدولي ورقة أعلن السادات اكثر من مره انه لم يسقطها من حسابه اضافة الى تلويحه بها في بعض الاحيان، وكذلك الملك حسين . ان صيغة المؤتمر الدولي عدا انها برنامجا ورقيا غير قابل للتطبيق على الصعيد العملي ، فانها تقدم الغطاء الضروري للملك حسين وتعفي نظام السادات من تورطه ومن فشله في انجاز ما تخيله قريب المنال عندما وافق على مشروع الادارة الذاتية اضافة الى كونها تمثل اعترافا باسرائيل ودعوة للتفاوض معها ومجرد تبني الحركة الوطنية الفلسطينية لهذه الصيغة يضعها في أشد المواقع خطورة ويعني تنازلها عن برنامجها الوطني في الوقت نفسه . على الصعيد السياسي لن تؤدي صيغة كهذه الا الى مزيد من التمييع ومزيد من خلط الاوراق بينما يقتضي الموقف الوطني رفض صيغة المؤتمر الدولي على قاعدة ان هذا المؤتمر لا يستجيب للاماني الوطنية المشروعة لشعبنا ، ولم تتخذ لا المجالس الوطنية ولا اية وثائق اساسية صدرت عن منظمة التحرير الفلسطينية ما من شأنه أن يجيز الدعوة لمثل هذا المؤتمر او المشاركة في أعماله .

منشورات دار الهدف
رقم ١١